



الوثيقة الاستراتيجية

لمحاكم دبي
2019 - 2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الوثيقة الإستراتيجية لمحاكم دبي

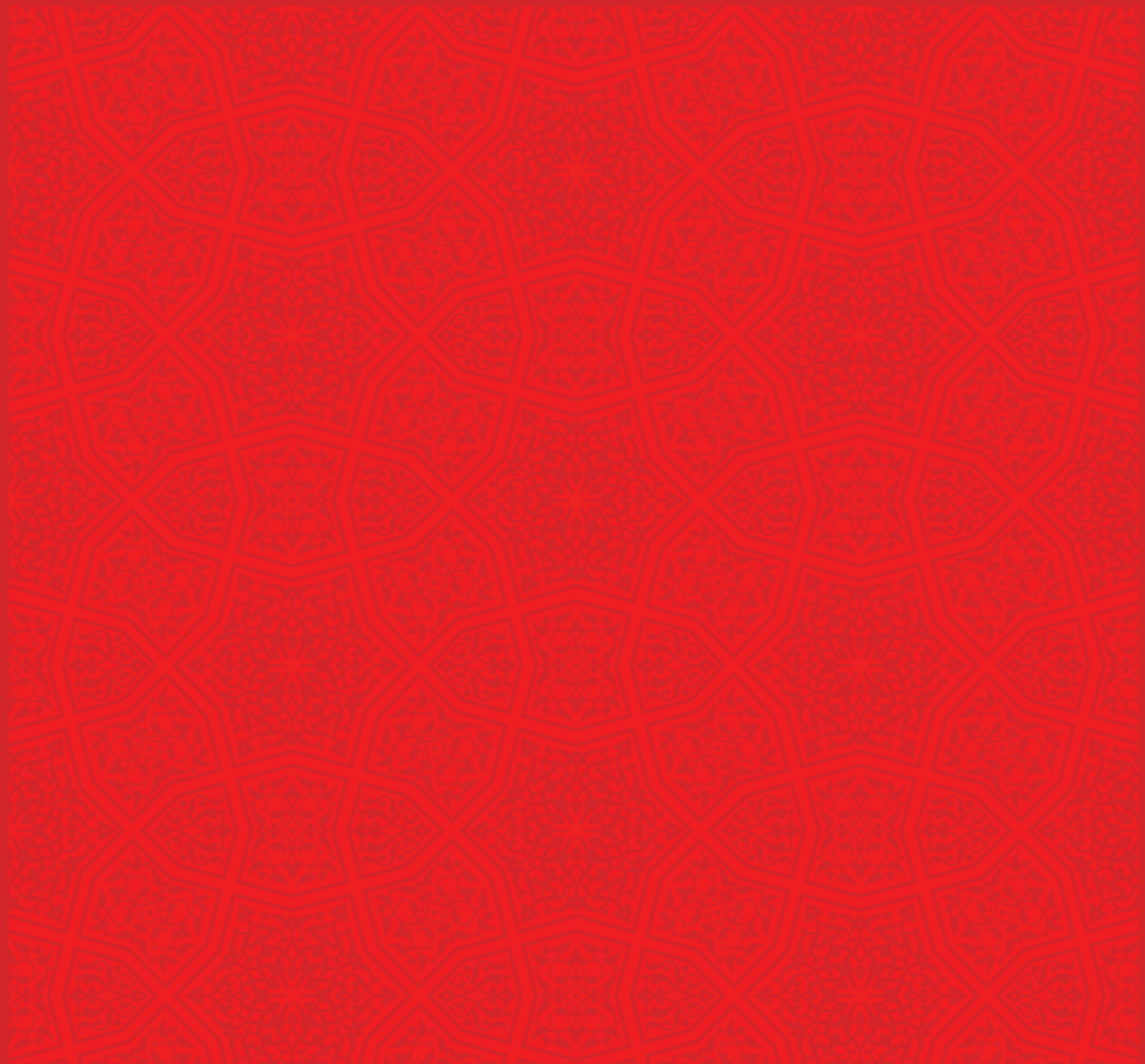
2019 - 2016

لقد فحنا لهُنَا لِعبْرنا وِلاَءُنا لهُنَا لِعزْبنا وِلاَءُنا لهُنَا لِعزْبنا
وِلاَءُنا لهُنَا لِعزْبنا وِلاَءُنا لهُنَا لِعزْبنا وِلاَءُنا لهُنَا لِعزْبنا
الذي فكتبه هو ما فخر به في المستقبل وليس من الأخرين في الماضي

من أقوال الفاضل الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

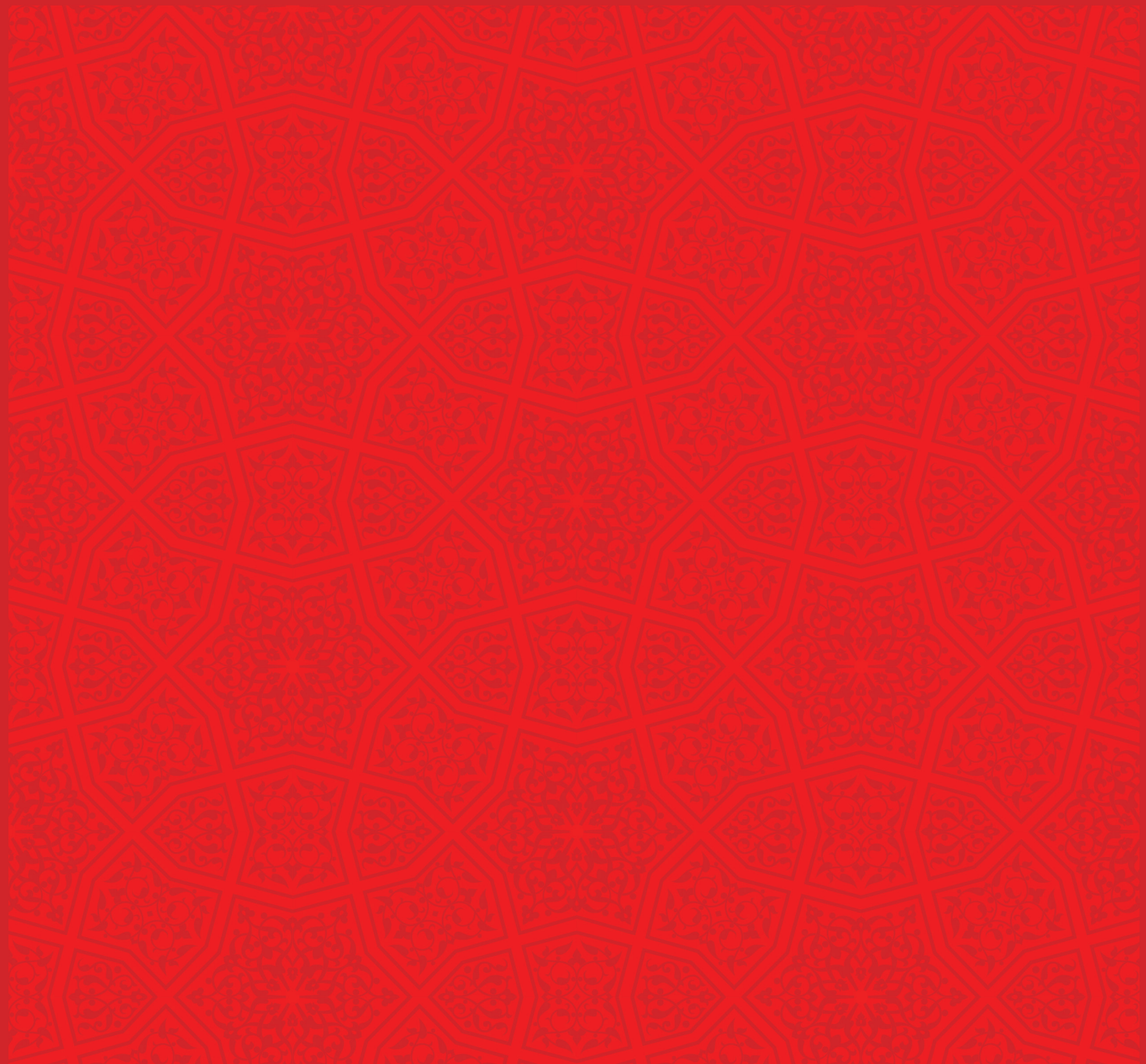


صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم
نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي حفظه الله





صاحب السمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم
ولي عهد إمارة دبي ، رئيس المجلس التنفيذي





صاحب السمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم
نائب حاكم دبي ، نائب رئيس المجلس التنفيذي
رئيس المجلس القضائي



الفهرس

| | |
|---------|-------------------------------------|
| 11 | كلمة مدير عام محاكم دبي |
| 13 | كلمة نائب مدير عام محاكم دبي |
| 19 - 16 | المحاكم في الماضي والحاضر والمستقبل |
| 22 | التنظيم القضائي والاداري |
| 26 | الرؤية، والرسالة والقيم |
| 24 | بانوراما التخطيط الاستراتيجي |
| 23 | نبذة عن منظومة التخطيط الاستراتيجي |
| 27 | ابرز التوجهات |
| 32 - 30 | الغايات والاهداف الاستراتيجية |



الخبير/ طارق عيد المنصوري
مدير عام محاكم دبي

بسم الله الرحمن الرحيم

نحن في محاكم دبي ندرك المتغيرات المحيطة والتطورات الكبيرة والمتسارعة التي تشهدها دبي والتطلعات المستقبلية، وتماشياً مع رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله، الرامية لأن تكون دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل عام، ودبي بشكل خاص صاحبة الرقم واحد في جميع المجالات، ونحن جزء مكمل للشراكات الحكومية الاستراتيجية لترسيخ هذه المكانة، ونسهم بشكل مباشر في تعزيز هذه الرؤية. ورؤيتنا التي اعتمدناها «محاكم رائدة متميزة عالمياً والتي تنبع من فهمنا للدور المنوط بنا لتحقيق العدالة في امارة دبي، كي يحصل كل ذي حق على حقه، وينعم كل من يعيش على أرض دبي بالعدل والمساواة وحفظ الحقوق والحريات وتكافؤ الفرص وتحقيق عدالة نافذة تتسم بالدقة والسرعة وتقديم خدمات قضائية ميسرة الوصول للجميع. لقد استطاعت محاكم دبي مواكبة التطورات التقنية التي يشهدها العالم، وكذلك تحقيق رؤية القيادة في التحول إلى الحكومة الذكية، وأصبحت معظم خدماتنا متوفرة بعدة وسائل ذكية على مدار الساعة لجميع الفئات المستفيدة، ويستطيع المتعامل الوصول اليها ومتابعتها وانجازها دون تحمل عناء الحضور إلى مقر محاكم دبي عبر الاجهزة الذكية. وقد تبيننا من خلال استراتيجيتنا اهدافا ومؤشرات مدروسة وآليات تضمن مراجعة النتائج والعمل على تحسينها بشكل مؤسسي ونظامي لتحقيق غاياتنا الثلاث المرتكزة على تعزيز الثقة بالنظام القضائي محلياً ودولياً و تعزيز فعالية وكفاءة الأداء، وتنمية موارد بشرية كفؤة ومبتكرة... وفي الختام أشكر جميع من شارك وساهم في أعداد هذه الوثيقة،،

الخبير / طارش عيد المنصوري
مدير عام محاكم دبي



القاضي / عبدالقادر موسى
نائب مدير عام محاكم دبي

نحن نعمل بشكل حثيث لتحقيق طموحات ورؤى امارة دبي ونرسم
خططنا وسياستنا ونوجه عملياتنا وخدماتنا القضائية والإدارية
لإسعاد متعاملينا بأيسر السبل والوسائل الحديثة والمتطورة .
ونتطلع دائماً نحو الريادة والتميز في جميع مجالات اعمالنا وفق
المعايير العالمية ونعمل بروح الفريق الواحد الذي يسعى لتحقيق
رؤية المحاكم لتصبح محاكم رائدة متميزة عالمياً .
وخطتنا الاستراتيجية ذات غايات واهداف طموحة ومؤشرات اداء
مبنية على دراسات ومقارنات معيارية وضع لها مبادرات وبرامج
تشغيلية متوافقة مع الغايات والأهداف والرؤية والرسالة ونبذل
قصارى جهدنا لتحقيق تطلعات قيادتنا الرشيدة لتطوير الخدمات
الحكومية بطرق ذات كفاءة واستدامة وبوسائل ذكية تحقق السعادة
لجميع المتعاملين .

القاضي / عبدالقادر موسى
نائب مدير عام محاكم دبي



أحكام المحكمة الاتحادية العليا





المحاكم في الماضي والحاضر والمستقبل

بسم الله الرحمن الرحيم

محاكم دبي في الماضي

دبي منذ أن وجدت كمشيخة وإلى أن أصبحت إمارة مستقلة فيما بعد عام ١٨٢٠ م وتستفيد من تجارب الآخرين .

وفي سالف الزمن كان الحاكم هو رب الأسرة الكبير ، وهو القاضي يلجأ إليه الناس وقت الخصومة ثم ينزلون على حكمه ، و الحاكم إذا استعصى الحل عليه لم يكن يحكم بالهوى وإنما كان يحيل الخصوم إلى علماء الشريعة في زمانه وكان للشرع الكلمة الأخيرة ، وإذا كانت المسألة تتعلق بالبحر أحالهم إلى قضاة البحر ، وقد عرفوا بالسالفة .

وفي عهد الشيخ سعيد بن مكتوم الذي حكم في الفترة من ١٩١٢ إلى ١٩٥٨ شهد تطوراً إدارياً رغم الصعوبات التي واجهتهم بسبب انكسار سوق اللؤلؤ الطبيعي ، وكذلك الشيخ راشد بن سعيد كان يتطلع إلى غد أفضل ، ويريد أن يحول القضاء شبه النظامي إلى القضاء النظامي ، وكان تعيين القاضي / محمد جعفر السقاف بداية التطوير القضائي النظامي الحديث بشقيه الشرعي والمدني . وفي ١٩٦٠ بدأت تتضح ملامح دبي الحديثة على يد باني نهضتها آنذاك الشيخ راشد بن سعيد الذي حول دبي إلى دوائر تعمل وفق النظام الحديث . وصدرت أقدم القوانين التي هي قانون جريمة إصدار الشيك بدون رصيد في عام ١٩٦٥ ، وقانون حركة السير على الطرق في عام ١٩٦٧ ، وقانون العقوبات في عام ١٩٧٠ وقانون الإجراءات الجزائية في عام ١٩٧١ وفي عام ١٩٧٠ حيث صدر قانون تشكيل المحاكم وبموجبه قسمت محاكم دبي إلى شرعية ومدنية ، والمدنية قسمت إلى ابتدائية واستئناف ، في عام ١٩٩٢ صدر قانون بتأسيس دائرة المحاكم في دبي ،

وعندئذ استقلت المحكمة الابتدائية التي شكلت بموجب قانون ١٩٧٠ تحت هذا الاسم ، وصارت المحكمة الشرعية جزءاً منها ولا تزال ، وظلت محكمة الاستئناف العليا التي شكلت بموجب قانون ١٩٧٩ مستقلة عن الابتدائية وتغير مسماتها إلى محكمة الاستئناف عام ١٩٨٨ عندما قسمت المحاكم إلى ابتدائية واستئناف وتمييز . وفي عام ٢٠١٠ صدر مرسوم بتعيين الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي رئيساً للمجلس القضائي خلفاً للشيخ محمد بن حشر رحمه الله تعالى .



محاكم دبي اليوم



منظومة متكاملة بنيت على أحدث النظم ، تفتتح يومها بالرؤية والرسالة والقيم ، ولها غايات استراتيجية لا تحيد عنها قيد أنملة ، لأن تلك الغايات هي تعبر عن رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي وتطلعات سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي رئيس المجلس القضائي .

والمحاكم من خلال هيكلها التنظيمي الجديد المعتمد منذ عام ١٩٩٢ تتألف من جهازين رئيسيين الجهاز القضائي والجهاز الإداري ، والجهاز القضائي يتألف من ثلاث محاكم رئيسية ويشرف عليها مدير المحاكم مباشرة ، وهي المحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف ومحكمة التمييز ولكل منها رئيس ، كما أن المحكمة الابتدائية تتفرع إلى المحكمة الابتدائية المدنية والمحكمة التجارية والمحكمة العمالية والمحكمة العقارية والمحكمة الجزائية ومحكمة الأحوال الشخصية .

أما الجهاز الإداري الذي يشرف عليه المدير العام أيضاً ، فهو مكون من كفايات بشرية وتقنية بشكل يواكب التطورات والمتغيرات

وقد أنشئ المجلس القضائي الأعلى ليتولى الإشراف على القضاء في دبي منذ عام ١٩٩٢ بموجب القانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٢ . ويرأس اليوم هذا المجلس سمو الشيخ مكتوم



وهناك مجلسان داعمان لمحاكم دبي وهما: المجلس القيادي للتطوير والإبداع المؤسسي ، والمجلس الاستشاري وتسعى المحاكم بكامل طاقتها إلى تحقيق غايات ثلاث هي : تعزيز الثقة بالنظام القضائي محلياً ودولياً ، وتعزيز فعالية وكفاءة الأداء الداخلي ، واستقطاب وتنمية الموارد البشرية ذات الكفاءة العالية ، وتميز محاكم دبي اليوم باستقلاليتها ، وأنها تنظر إلى الكل بعين العدالة والمساواة فلا تفرقة عنصرية ولا تفضيل لأحد على أحد إلا بالإبداع والابتكار .



محاكم دبي في المستقبل



عندما نتحدث عن محاكم دبي في المستقبل نتحدث عن طموحات باني نهضتنا الحديثة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم ونظرتة المستقبلية ، وما محاكم دبي إلا جزء من دبي المستقبل .
إن سموه يتبنى المركز الأول دائماً ويقول :
الحصان الثاني لا يعرفه أحد ، لذا لا بد أن تكون في المقدمة ، وإن لم تكن في الطليعة فأنت في الخلف ، وإن لم تكن في المقدمة فأنت تتنازل عن مكانك لصالح منافس آخر ربما كان أقل منك قدرة واستعداداً وإبداعاً .
وإن محاكم دبي اليوم الأكثر تطوراً وتحديثاً من أي محكمة في الوطن العربي ، وطموحها أن تصبح الأكثر تقدماً على المستوى العالمي ، فدبي استطاعت أن تتقدم العالم في مجالات كثيرة بفضل الله تعالى ثم بفضل رؤية قائدها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم ، ولو لم تكن قديرة وجديرة لما وضع العالم ثقته فيها ، ولما سلمها زمام استضافة اكسبو ٢٠٢٠ .

إن محاكم دبي إذا كانت قد أطلقت حملة المحكمة الذكية تحت شعار مقترحاتك تصنع المستقبل ، فهي اليوم تتطلع إلى مكانها في اكسبو ٢٠٢٠ وتضع في اعتبارها أن المطلوب

منها أن تتعامل مع المتعاملين من خلال الهواتف الأذكي كما ورد على لسان سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي ، ألا وإن طموحات الشيخ محمد ابن راشد آل مكتوم لا سقف لها في المستقبل ، فسموه يقول في كتاب ومضات من فكر : من حقنا أن نحلم لدولتنا بأن تكون من أفضل دول العالم .
ويقول أيضاً : لا بديل لنا عن المركز الأول ، وكلمة مستحيل ليست في قاموسنا في دولة الإمارات .



محاكم دبي وقصة النجم



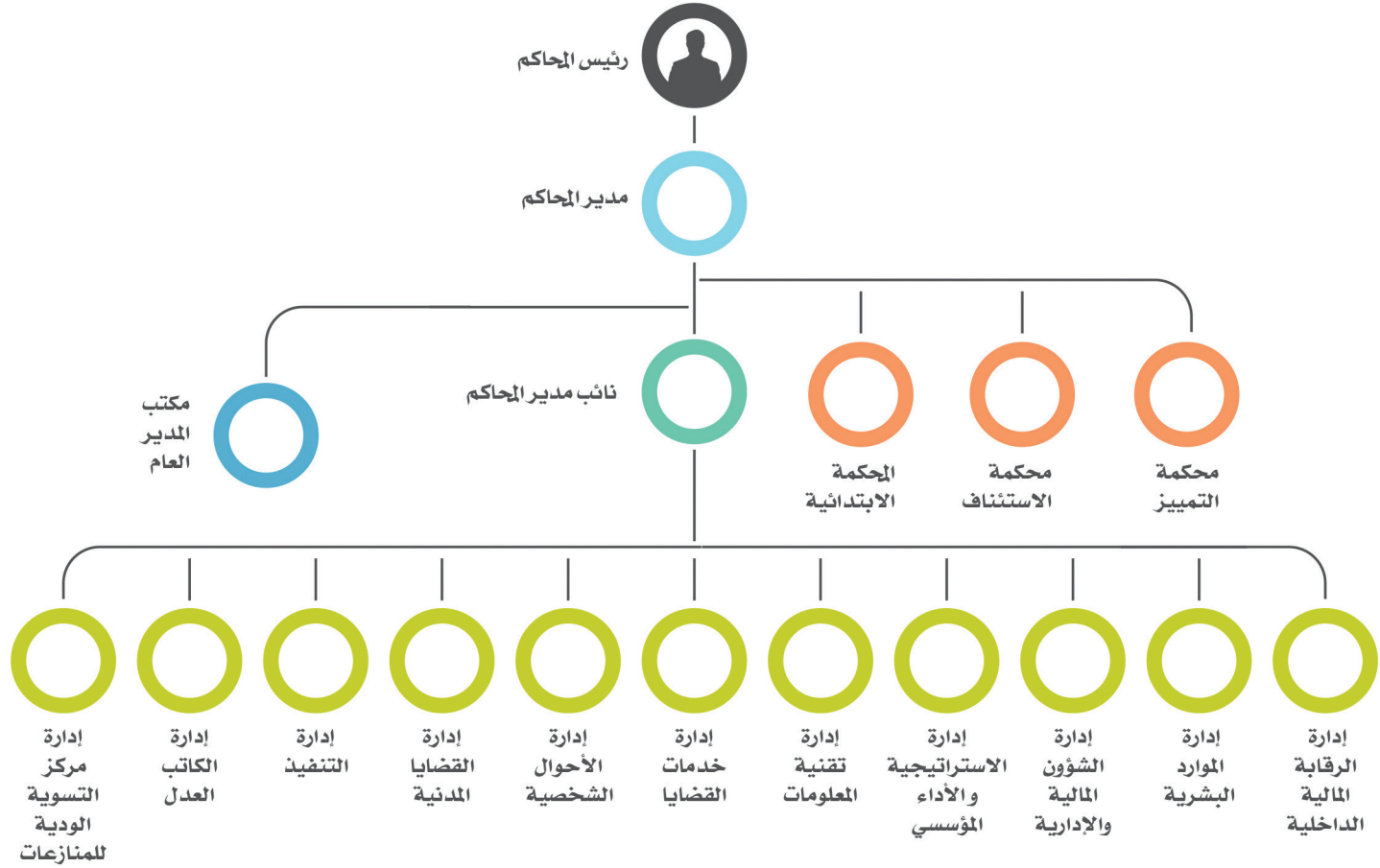
النجاح في أي عمل ليس حلاً بل حقيقة ، فمن لم يكن لبقاً في تعامله مع الآخرين كأن يلبي احتياجاتهم ويعالج مشاكلهم ، ويكون له الحاسة السادسة فيقدم كل يوم جديد إبداعه أو حديث ابتكاره لم يكتب من الناجحين . وهكذا المؤسسات إذا لم تكن مبنية على استراتيجية التنبؤ بالمستقبل ،
لذا فإن متعاملين محاكم دبي يستطيعون الحصول على جميع الخدمات من خلال الاجهزة الذكية وطموحهم يتوسع نحو مستقبل واسع الابتكار ،
نعم ... إن محاكم دبي تسلك هذا الطريق الشاق ، وتعمل بروح الفريق الواحد ،
وتحاول أن تحقق السعادة لموظفيها أولاً حتى يستطيعوا أن يحققوا السعادة للمجتمع لأنها ترى النجاح في إسعاد المجتمع .

د . عارف الشيخ
مستشار الأمور الأسرية بمحاكم دبي





التنظيم القضائي و الإداري



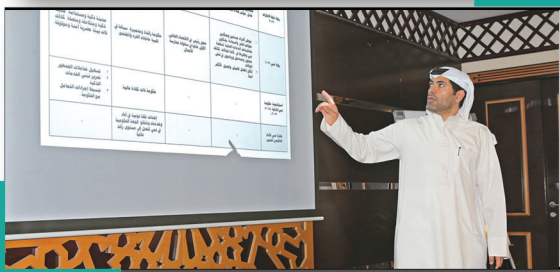
نبذة عن منظومة التخطيط الاستراتيجي

إن منظومة التخطيط الاستراتيجي في محاكم دبي تقاد استناداً للأسس والنظريات العلمية في إدارة عملية التخطيط الاستراتيجي الحديث وبناء على فهم البيئة الداخلية والخارجية وفهم المتغيرات المحيطة الحالية والمستقبلية والتي من خلالها تضع محاكم دبي رؤيتها المستقبلية وأهدافها وتوجهاتها الاستراتيجية المبنية على حقائق ودراسات من مصادر متنوعة تم تجميعها وتحليلها وتصنيفها من خلال مصفوفة (SWOT) (PESTEL) وقد نتج عن دراسة وفهم تحليل هذه المصفوفة تحديد الخطوط الرئيسية لتوجهات الاستراتيجية والتي تم إعطاؤها أولوية خلال الاطار الزمني للخطة الاستراتيجية المحدثة ٢٠١٦-٢٠١٩ لضمان قيادة جهود محاكم دبي وشراكاتها الاستراتيجية ومبادراتها وبرامجها وأنشطتها نحو تحقيق متطلبات تلك التوجهات الاستراتيجية واهدافها ومؤشراتها الطموحة خلال الاطار الزمني لخطةها الاستراتيجية .



بانوراما التخطيط الاستراتيجي





محاكم رائدة متميزة عالمياً



الرؤية

تحقيق عدالة نافذة تتسم بالدقة والسرعة وتقديم



الرسالة

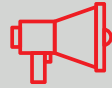
تتميز بالوصول للعملاء المتسرة المهنية وفعاليتها



العمل بروح
الفريق



الابتكار



الشفافية



القيم



العدل



الاستقلالية



أبرز التوجهات

أهمية توجيه جهود الدائرة للعمل على تعزيز المناخ الاقتصادي والتقني والقانوني والاجتماعي في امارة دبي ودولة الامارات العربية المتحدة، وضرورة التركيز على تحديد الاولويات للمبادرات والبرامج التحسينية والتطويرية التي تتماشى مع الاستراتيجيات والتوجهات الحكومية.

ضرورة تطوير منظومة العمل القضائي لمواكبة البيئة الاقتصادية في امارة دبي للمساهمة في جذب رؤوس الاموال العالمية والمحافظة عليها وذلك من خلال تطوير اجراءات التقاضي في مجال انفاذ العقود وتسوية حالات الاعسار لتعزيز تنافسية الدولة وفق معايير البنك الدولي

ضرورة التركيز على دور المحاكم في بناء مجتمع آمن وقضاء عادل وأهمية اسعاد المتعاملين وتطوير اجراءات التقاضي والخدمات المقدمة بما يتناسب مع الممارسات العالمية الفضلى ويواكب تطورات نجاح اكسبو 2020.

ضرورة تعزيز الجهود لتحقيق رؤية دولة الامارات 2021 وغايتها لبناء مجتمع آمن وقضاء عادل وتطوير مؤشر كفاءة النظام القضائي.

ضرورة التركيز على التطوير الابداعي والمبتكر للخدمات المقدمة وتسهيل وصول المتعاملين لها عبر حلول ذكية تتوافق مع تطورات المتعاملين وغايات الامارة لبناء مدينة ذكية ومتكاملة ومتصلة وامنة وموثوقة.







تعزيز الثقة بالنظام
القضائي محليا ودوليا.



تعزيز كفاءة خدمة المتعاملين



المؤشرات الرئيسية



نسبة رضا المتعاملين
(حسب برنامج دبي - حسب الاستبيان
الداخلي للمحاكم - مؤشر السعادة)

نسبة رضا المجتمع

كفاءة المعرفة الخارجية



زيادة كفاءة نظام إدارة
الدعاوى وتنفيذ الاحكام



المؤشرات الرئيسية



معدل الحكم من تاريخ التسجيل

معدل الفصل العام

معدل دقة الاحكام

نسبة التسوية الودية

معدل مدة التنفيذ العام

معدل التنفيذ

الغاية الثانية

تعزيز فعالية وكفاءة الأداء الداخلي

الهدف الرابع

تطوير وتفعيل استخدام الخدمات الذكية



المؤشرات الرئيسية



جودة الخدمات الالكترونية الذكية

فعالية تبني واستخدام الخدمات الالكترونية

الهدف الثالث

تطوير الاجراءت والخدمات المقدمة



المؤشرات الرئيسية



معدل الاسناد العام

نسبة وعمر القضايا المتداولة

الترتيب الدولي لدولة الامارات في مجال انفاذ العقود حسب تصنيف البنك الدولي

كفاءة استغلال واستثمار الموارد

نسبة الاخطاء والانتاجية

كفاءة منظومة التميز

كفاءة علاقات الشراكة

جودة خدمات المتعاملين

الغاية الثالثة

تنمية موارد بشرية
كفاءة و مبتكرة

الهدف السادس

تعزير البيئة الداخلية المحفزة
على الابداع والتميز



المؤشرات الرئيسية



نسبة التحفيز والمشاركة

الشفافية ومستويات الاداء

نسبة رضا الموظفين

الهدف الخامس

استقطاب وتطوير موارد بشرية
وطنية مبدعة ذات كفاءة عالية
والمحافظة عليها



المؤشرات الرئيسية



كفاءة المعرفة الداخلية

نسبة التوطين

التدريب والتنمية

